

العنوان:	حوار منهجي في النص والتناص في الممارسة والتطبيق
المصدر:	مجلة الفكر العربي المعاصر - مركز الإنماء القومي - لبنان
المؤلف الرئيسي:	سويدان، سامي
المجلد/العدد:	ع 60,61
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	فبراير
الصفحات:	53 - 67
رقم MD:	432311
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	النقد الأدبي ، الخطاب الشعري ، التناص، النص الأدبي ، قصيدة تحت جدارية فائق حسن ، يوسف ، سعدي، رواية موسم الهجرة الى الشمال ، صالح ، الطيب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/432311

حوار منهجي في النصّ والتّناص

II

في الممارسة والتطبيق

سامي سويدان

استكمالاً لما سبق وتناولناه، في العدد السابق من الفكر العربي المعاصر رقم 59/58، حول النظرية والمفاهيم الخاصة بمقاربة النصوص الأدبية، نتابع هنا حوارنا المنهجي بصدد النصّ و«التناص» في الممارسة والتطبيق، كما تتقدمان في عمليّ بحثي العيد (في معرفة النص)، د. محمد مفتاح (تحليل الخطاب الشعري - استراتيجية التناص).

أولاً: في الممارسة ومقاربة النصوص

في تطرقنا للدراسات النصية التي تقوم بها /بمضى العيد/ نتجاوز الاشارات السريعة التي ترد لديها كأمثلة في سياق تعرضها لبعض المفاهيم أو «المسائل النقدية»⁽¹⁾، لنقتصر من بين هذه الدراسات على اثنتين منها: احدهما خاصة بقصيدة لسعدي يوسف، والأخرى برواية للطبيب صالح، مشددين كما سبق ان أشرنا على السلبات التي تعترى مقاربتها النصوص الأدبية⁽²⁾.

أ - في النص الشعري

1) تدرس الباحثة في الفصل الأول من القسم الثالث في كتابها (في معرفة النص) «قصيدة للجهة: تحت جدارية فائق حسن» لسعدي يوسف (ص 135-169)، فتحاول بادئ الأمر تحديد بنائها على أساس «التكرار والتفصيل في حركة نمو القصيدة» (ص 140)، معتمدة في ذلك على افتتاحيات المقاطع الخمسة التي تؤلفها. فهي تلحظ ان ما يطرأ على الرابعة منها من تغيير («تطير الحمامات مذبوحة») يضيء ما يتعلق بالثالثة من هدف، وان استعادة الخامسة للصيغة السابقة التي عرفتها الثلاث الأولى لا تعيد «زمنها وتماثل به». فالزمن هذا هو الآن زمن الارتفاع الجماعي في سماء الحمام «(ص 144)، لتنتهي الى هذا الاستنتاج: «التكرار يولد هذا الزمن، ينتج نموه. وغو هذا الزمن هو الذي يضيء منطق هذا التكرار، ويجعل التعبير المتماثل بذاته لغة، مختلفاً بدلالته لغة» (ص 144).

واضح ان هذه المقاربة الأولى للقصيدة في إعلانها اعتماد

التكرار (والتفصيل) الذي يفتح مطالعها، وتشديدها في الاستنتاج على دوره الحيوي في إنتاج النمو (والاختلاف) الزمني في النص، لا يتلاءم تماماً مع التحليل الذي تقوم به. فالمتطابق (المكرر) لا يؤدي بحد ذاته الى الاختلاف، والموضع الذي لاحظت فيه الباحثة هذا الاختلاف (مقطع المقطع الرابع) هو ذلك الذي انكسرت فيه رتبة تكرار محدد من ناحية؛ وعلى أساس الجديد والطارىء بالذات (الذبح)، نهضت امكانية الحديث عن «الزمن الآخر» من ناحية ثانية. اما القول بأن عبارة المقطع الرابع الجديدة تضيء هدف الطيران في المقطع الثالث، فلا يستقيم الا بقدر ما يجري في البحث من طمس للعبارة الخاصة بهذا المقطع الاخير قائم على بترها من ناحية، وعلى تأويل مغلوط لما تبقى منها من ناحية ثانية. فالعبارة الكاملة «(تريد جداراً لها ليس تبلغ منه البنادق، أو شجراً للهديل القديم» (ص 136)، تتوقف مع الباحثة عند الكلمات الثلاث الاولى «(تريد جداراً لها» (ص 142)). وهذا ما يسمح لها بالحديث عن الحمامات التي تطير «كي لا تطير» (ص 142)، معتبرة ان المقطع الرابع هو الذي يبدد هذا التوهم!

أمّا تناولها للمقطع الخامس والاستنتاج الذي تفضي اليه انطلاقاً منه، فيقوم على تغييب لما تعتمد عليه هي نفسها من نظر الى التكرار. فهذا المقطع يستعيد في قسمه السابق على «ما يشبه اللازمة» أو «اللازمة» - حسب تعبير الباحثة (ص 163) - حرفياً ما سبق وروده في المقطع الثالث باستثناء الكلمة الأخيرة «(الفاصلة» التي تحل محل «المقبلة»).

المكان العادي للطيران، والتعارض الذي توحى به، من خلال الحد الذي تشير إليه، ومن خلال الصراع الذي يستحثه التداعي الدلالي للفظ، يؤكد السياق النصي الذي يجدر قراءة العبارة على ضوءه. وإلا، في غياب مثل هذه القراءة، ليس هناك ما يؤكد في حدود الجملة الثانية (أو العبارة الثانية) نفس هذا التساوي الدلالي بين التبع والقتل (ص 146). وإذا كان دخول البنادق التي لا تطير ساحة الطيران كافياً للحديث عن «تناقض تناحري»، فإن وقوف الناس فيها جلوساً (ص 135) لا يقل وجاهة عن اعتبار مماثل، ناهيك بـ «نحن» الوقوف «في ساحة الطيران» أمام الجدار نرغمه... (ص 137)، كي لا نشير إلى المحرك (ص 136) أو المدافع (ص 137)...

مع ذلك لا تحافظ الباحثة على هذا التفاوت بين المستويين، فنجدتها تنتقل في ما يخص الطرف الواحد من مستوى إلى آخر، غير عابثة بما يشكله هذا الانتقال من تناقض مزدوج في ما يتصل بهذا الطرف عينه وبعلاقته بالطرف الآخر. إذ تعتبر أن «عالم الطيران» يقبل كل ما ينسجم مع طبيعة «ساحته العامة». وهو لذلك لا يقاوم إلا القتل» (ص 149)، شاحنة بذلك التعبير بأبعاد رمزية كثيفة لا تسمح معطيات النص نفسه بتقديمها. فالقاومة المشار إليها تراها الباحثة تظهر فورية «في السطر الثاني من القصيدة، في حرف العطف و(تطير الحمامات)» (ص 150)! لا يفصل هذا الاستنتاج المستغرب عن المتابعة الزئبقية التي تعود مجدداً في تمييز دلالة فاعلية كل من أفعال الحركة الأولى وأفعال الحركة الثانية⁽⁴⁾، والتي تبدو مرتبطة بانتقائية بارزة في تحديد هذه الأفعال نفسها، كما يمكن لمتابعة اللاتحتين الخاصتين بها أن تقدم فكرة أولية عن ذلك⁽⁵⁾.

(3) إن في تناول الباحثة لبنية القصيدة تناقضات عدة. فبعد أن حددت قيام هذه البنية بحركتين متناقضتين «حركة الطيران» و«حركة البنادق» (ص 145)، كما قدمنا، نجدتها تعلن: «ذكرنا أن حركة الحمامات تشكل الحركة الأولى في القصيدة، وأن حركة البنادق تشكل الحركة الثانية فيها» (ص 161...)، وهي لا تفعل ذلك في محاولة لتجاوز الاختلال الذي يعرفه التحديد السابق للحركتين المتناقضتين بل أن قولها هنا يأتي لطمس أي اختلاف بين الموقفين («ذكرنا»). ان المضاعفات التي تنشأ عن هذه الرؤية الجديدة لا تتناقض مع ما سبق بحثه تحت عنوان «حركات القصيدة الأساسية» (ص 145-151) فقط، وإنما مع المقطعين اللاحقين الخاصين بـ «عالم كل من الحركتين في تميزه في القصيدة» و«في الحيز الذي يشغله عالم كل من الحركتين» (ص 151-161) أيضاً، (أي مع معظم العمل

مع ذلك تهمل الباحثة هذا التكرار فلا تلمح إليه ابداً، مما يتيح لها الحديث عن «زمن الارتفاع الجماعي» باعتباره زمناً جديداً، مستشهدة بعبارة من المقطع الخامس لتأكيد ذلك دون التفات إلى التكرار المتمثل فيها لعبارة من المقطع الثالث. وفي ذلك تعثر منهجي وافتئات على النص في آن. أما بالنسبة للمطالع النصية، فنلاحظ أن المثبتة من قبلها (ص 141)، لا تعتمد مقياساً موحداً. فلو أخذنا علامات الوقوف الواردة في النص أساساً للنظر فيها، لوجدنا أن هناك مطالع (الأول والثالث والرابع) تتوقف عند الفاصلة، ومقطعاً (الخامس) يتوقف عند نقطتين متابعتين مع أن هناك جاراً ومجروراً (ومضافاً إلى هذا الأخير) متعلقان بالفعل الذي يسبق النقطتين. ومطلعاً (الثاني) يتوقف عند نقطة. باستثناء هذا الأخير إذن ليس هناك من امكانية للحديث عن عبارة مكتملة وبالتالي عن تعبير مكتمل، وذلك بدون أن يكون هناك من مبرر معلن لهذا الاجتزاء. الأمر الذي ينتقص إلى حد كبير من موضوعية المقاربة للنص موضوع الدرس، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الحيوي الذي تشغله علامات الوقوف فيه⁽³⁾.

(2) هذا التعثر في مقاربة النص يبرز أحياناً في الممارسة التفصيلية، التي تتابع الباحثة من خلالها الفعالية البنوية لمكونات النص من زوايا في النظر متعددة.

أول ما نلاحظه بهذا الخصوص تحديد الباحثة لحركتين أساسيتين في النص تنهض بهما بنيته، هما: «حركة الطيران» و«حركة البنادق» (ص 145)، لتتابع من ثم «حركة تناقض تناحري» تنتج عن التقائهما «هي نفسها حركة نحو القصيدة وانبائها» (ص 147).

ان تحديد التناقض هنا يتم بين طرفين من مستويين مختلفين: الفعل (الطيران) والفاعل (البنادق). كأن «الحمامات» إن لم تطر لا تدخل في تناقض مع «البنادق» التي تتبعها، أو كأن «البنادق» أن توجهت لفعل آخر (الحماية؟) تدخل في هذا التناقض التناحري حكماً! فالحديث عن تناقض هنا لا يستقيم، إلا كحديث عن تناقض بين فعلين أو بين فاعلين، وهذا ما سوف يضطر الباحثة إلى الاعتراف به ضمناً، وإنما في إطار تناقض آخر مختلف كما سوف نتحقق أدناه.

تعتبر الباحثة ساحة الطيران مكاناً عادياً يمارس الحمام فيه «هوايته» (ص 145)! وتستند إلى دخول البنادق التي «لا تطير» هذه الساحة لتقيم التناقض بين حركتها وحركة الطيران (ص 146)! وهي بذلك تقرأ النص في كل مرة على مستوى مختلف عن الآخر: الأول مجازي (أو تضييقي) والثاني حقيقي (أو تعييني). فساحة الطيران ليست هي

الاحكام والآراء قلما اندرجت في سياق متناسك أو انتظمت في نسق متكامل. وجاء التعثر المنهجي والغموض المفاهيمي ليتضافرا أحياناً مع اضطراب في المعالجة، لتجعل جميعاً من النقاش الأنف ضرورة لا بد منها تصب في طموح الباحثة نفسها (راجع: ص 8 و 23).

كما لا تعني هذه الملاحظات انها، في اقتصارها على الطرح المنهجي ومفاهيمه، وعلى دراسة خاصة بنص شعري، محدودة بهذا الجانب أو ذاك. فعدا عن كون خطورة أهمية الاول منها لا يمكن إنكارها، فإن نظرة سريعة على بقية المقاربات النصية الأخرى تبين عن نمط في المعالجة تتواتر فيه أوجه الخلل المختلفة، التي أتيح لنا الإلماع إلى أهمها أعلاه. ولكي لا نبقي على مستوى التأكيدات العامة، نتوقف قليلاً عند دراسة أخرى لنص روائي (موسم الهجرة إلى الشمال لـ الطيب صالح) كي نشير بسرعة وإيجاز إلى أهم ما تستدعيه من ملاحظات قد تساهم بدورها في بلورة النقاش المطلوب.

(1) تطرح الباحثة في هذه الدراسة بدءاً فرضية من لدنها، تمثل في الحقيقة قراءتها السياسية - الأيديولوجية للنص الروائي، كمسلمة موضوعية تقيم بحثها كله هنا على أساسها. فهي تبدأ بهذا التأكيد: «يذهب سهم الرغبة في رواية الطيب صالح «موسم الهجرة إلى الشمال» في اتجاه تلك الوطن الذي هو السودان»، معتبرة ان شخصيتي الراوي ومصطفى سعيد تحملان على تمايز هذه الرغبة (ص 225). ومن الاسئلة المتعلقة بهذه الرغبة أو المشكلة، كما تقول الباحثة، «ندخل الى الرواية، لنرى انفسنا امام مجموعة من الشروط الاجتماعية والتاريخية التي تتمثل فيها. وامام شخصية مصطفى سعيد المهيمنة والمشكك في انتائها الى الوطن في شروطه هذه» (ص 225).

هذا التملك أو الامتلاك للوطن (راجع ص 257-258)، عدا عن كونه تعبيراً لا يستقيم معناه على أي وجه أخذ، يستعمل بطريقة مهمة وملتبسة بل ومتناقضة⁽¹⁰⁾. هذا ما نجده بارزاً على الاقل، منذ البداية، في هذا الحديث عن التشكيك في انتفاء مصطفى سعيد الى وطنه! فمن الواضح ان الباحثة تقيم هذا التشكيك على اساس الترادف الذي تجعله بين «البلد» و«الوطن»، والذي يتيح لها ان تنتهي الى طرح سؤالها بصدد مصطفى سعيد: «كيف يكون الانسان في وطنه غريباً فيه؟» (ص 226)، رغم ان النص الروائي - كما لا يمكن ان يكون ذلك قد فات الباحثة⁽¹¹⁾ - يقصد بـ«البلد» «القرية الصغيرة»، حيث يعيش أهل الراوي (راجع ص 5 و 6 و 8 و 10...). وتعقب الباحثة على هذا السؤال بالقول: «سؤال يواكب عناء التملك أو استعادة

المنجز حتى حينه). ذلك ان الحمامات شكلت مكوناً من مكونات عالم حركة الطيران الى جانب مكونات أخرى هي: «الناس - نحن - المغني - التقاي - المناضل - المسيرة» (ص 151)، وهي هنا لا تحل حركتها محل حركة الطيران وحسب، وإنما تضم ثلاث حركات هي «حركة الحمامات» و«حركة الذين يبيعون اذرعهم» (ص 161) و«حركة ضمير المتكلم (نحن - نا)» (ص 162)!

تتضافر هذه التناقضات مع بعض الممارسات الانتقائية أو التأويلية المزاجية⁽⁶⁾ لتصل بالبحث الى نتائج مستهجنة⁽⁷⁾. في هذا العمل ذي البصمات المدارية تغيب السيورة التاريخية للعلاقة النبوية بين الحركتين الاساسيتين المتناقضتين في النص، والتي هي بعد اساسي من ابعاد الطرح الدلالي فيه. يضاف الى ذلك اضطراب مفهومي يتمثل خاصة في اعتياد الباحثة لمفهوم «الحركة». فهي مرة تخص القصيدة أو عنصراً من عناصرها أو مكوناً من مكوناتها، ومرة تخص انبثاها أو نموها أو بنيتها، ومرة تخص فعلاً أو زمن فعل أو تكراره، ومرة تخص ضميراً أو فاعلاً أو عالماً، ومرة تخص الواقع أو الحركة بالطلق أو علاقة حركة بحركة أو حركة الحركة... الخ⁽⁸⁾. بحيث يصعب الحديث عن مفهوم دقيق في البحث. لكن هذا الخلط يحمل دلالاته الخاصة، إذ إنه يتيح للباحثة القفز من مستوى إلى آخر دون تمييز، وهو أمر يكاد لا يستغني عنه أي بحث أيديولوجي. وإيديولوجية البحث الذي تقدمه هنا، يتمثل في هذه الاحالة السياسية من المعطى الدلالي للنص الى مقولات عامة أو اسقاطات خارجية للوضع السياسي العام على طروحات النص الداخلية⁽⁹⁾. مما لا يهدم الطموحات المنهجية وحسب، بل يكاد يضيع النص نفسه في جماليته كما في دلاليته. فإذا كان موضوع البحث نصاً شعرياً، فإن الدرس البنيوي له لا يمكن له أن يغفل مدى التناسب الذي يقوم فيه بين بنيته الايقاعية والاسلوبية والمعجمية والتركيبية - النحوية والدلالية... وأي تناول له خارج هذا الاطار، من الصعب اعتباره تناولاً أدبياً منهجياً أو من الممارسات البنيوية في «النقد الأدبي» (راجع: ص 56 و 57).

ب - في النص الروائي

لا تعني الملاحظات السابقة خلو عمل الباحثة من جوانب ايجابية، تتمثل خاصة في هذه المحاولة الجادة لارساء وتوطيد الاطر المنهجية في مقاربة النصوص «الأدبية»؛ كما تبدو في جملة من الآراء الصائبة أو الأحكام السليمة بخصوص تلك النصوص التي عالجتها. لكن هذه

فالوقائع هي تلك «الاحداث» التي تتضمنها الرواية والتي يمكن لترتيبها، بناء لتسلسلها الزمني، أن يؤدي الى اعادة تكوين الحكاية أو اعادة تأليف ما حصل في تابع زمني خطي. في حين يتعلق السرد بالخطاب المعتمد في رواية الاحداث أو الوقائع وما يتضمنه ذلك من طريقة خاصة في نقل أو أداء الحكاية، أي ما يخضع له نظامها الزمني من تقديم وتأخير، والتعبير عنها من اختصار وتفصيل... الخ⁽¹⁴⁾. اما الكتابة الروائية فقد تعتبر النص الروائي نفسه او عملية تأليفه، بكل ما فيه من سرد وحكاية⁽¹⁵⁾. لذلك لا يمكن لحديث عن «زمن الكتابة الروائية» وعن «زمن السرد» و«زمن الوقائع» ان يكون حديثاً عن زمن واحد، واعتماده بالتالي لتمييز ماض عن حاضر، ناهيك بتقاطع الزمنين وتداخلهما «باستمرار» (ص 227 و 231)، أو باتجاه احدهما نحو ان يكون الآخر (ص 231)! اما اعتبار الباحثة «زمن القص» «زمن التملك»، و«زمن الوقائع» «زمن الغربة والهجرة» (ص 227-233)، فإنه قد لا يصح - مع التحفظ - إلا بالنسبة لمصطفى سعيد، ويصبح بالتالي - في هذه الحال - مقتصر على شخصية واحدة وليس على العمل الروائي بأكمله⁽¹⁶⁾. وهي حين ترى ان الرواية «إذ تقيم الهجرة على مستوى هذا الزمن الوقائعي التاريخي المتخيل، انما توهم أو تحاول ان توهم القارئ بحقيقتها. كما أنها، وبالمقابل، إذ تقيم تملك الوطن على مستوى زمن القص الذي هو مستوى الحاضر الروائي المتخيل، انما توهم أو تحاول ان توهم القارئ «باحتماله» (ص 234)؛ أو أن زمن السرد «ببني المتخيل. يوهم بالواقعية للواحد (الماضي) وبالاختلال للآخر (الحاضر). يقارب الواقعي الحقيقي ويقارب المحتمل الوهمي...» (ص 231)، فإنها تحول الدراسة الى ما يقرب من المتاهة، حيث يُبنى الخطأ على الخطأ وتختلط المقاييس وتفقد الاحكام الى التعليل المنطقي السليم⁽¹⁷⁾.

(3) يبدو التعامل مع النص على هذا الاساس تحكيمياً، يفرض عليه ما ليس فيه؛ فبناء على تمييز زمني القص والوقائع، تجعل الباحثة النص الروائي مكوناً من ثلاثة مقاطع: الأول يهيمن فيه «زمن القص» ويخص الفصل الاول (الرواية ص 5-22)، والثاني يبدأ «زمن الوقائع» في الوقت الذي يستمر فيه زمن القص زمناً حاضراً يروي عن تملك الراوي (...). ان الزمنين يتقاطعان الآن باستمرار، مع هيمنة الزمن الوقائعي الذي يحكي عن هجرة مصطفى» (ص 231)، ويضم الفصول الممتدة من الثاني الى التاسع (الرواية ص 23-167)، والثالث خاص بزمن القص وهو

التملك للوطن، ويجعل ضمير مصطفى رغبة متوحشة تستطيع كل شيء في سبيل تملك حقيقي للوطن، تملك لا يبقى مجرد حلم مسفوح في مياه الحياة الهادرة؛ أو مجرد وهم يفتسه التطور» (ص 226)! مسقط على هذا النحو سؤاها على النص، معرفة لمعطياته، بحيث انها تلصق به ما ليس فيه. فليس صحيحاً أن مصطفى سعيد في الفترة السابقة على مجيئه الى قرية الراوي أو في «زمن الوقائع، زمن الماضي (...). ماضي هجره مصطفى، ماضي تحصيله الثقافي» (ص 245) كان يسعى «إلى امتلاك الوطن» وبقي «هذا الامتلاك محاولة ومعاناة» (ص 254)، كما تدعي الباحثة⁽¹²⁾. اما جعلها «ضمير مصطفى رغبة متوحشة تستطيع كل شيء...» مثله مثل تقديمها للرواية حيث تذكر ان مصطفى كان يحاضر في لندن «ويعشق النساء، ويفرغ حقه على الغرب، ويتنعم لشرفه، فيعذب هؤلاء النسوة أو يقتلهن» (ص 229)! أو حين تقول في مكان آخر من الدراسة «مصطفى سعيد الذي ينتقم لتخلفه وضعفه بإظهار قوته الجنسية ويقتل نساء الغرب... يثبت توحشه ومن ثم يثبت ضرورة تخضيره» (ص 263)... الخ. فمن الاحكام المتسعة التي قد تدل على تسرع في قراءة النص. كما ان تناول الباحثة لـ «سهم الرغبة» في الرواية - بالاضافة الى ما تورده بصده: «سهم يتحرك في اتجاهين ولكن من منطلق واحد» (ص 226) - يصل الى حد الاغراب المثير: «تبرز شخصية الراوي وشخصية مصطفى سعيد، في علاقتها المعقدة، كحاملتين لهذا السهم يدفعهما ويدفعانه، وتبقى الرغبة في النهاية قدراً يصرخ «النجدة النجدة» (ص 227)!

(2) تميز الباحثة في الزمن المتخيل للرواية مرحلتين: الأولى هي مرحلة «الحاضر» الذي يبدأ من مجيء مصطفى سعيد وعودة الى الراوي الى القرية السودانية؛ والثانية هي مرحلة «الماضي» السابق على هذا الحاضر (ص 227). لكن هذا التمييز البسيط رغم ما يعوزه من توضيح⁽¹³⁾، يصبح لغزاً مبهماً في محاولة الباحثة اجتراف مفاهيم خاصة له، وسعيها لتحديدتها ومن ثم استعمالها في مقاربة النص. فهي تعتبر المرحلة الاولى «زمن القص» - وهو زمن الحاضر الروائي والزمن الذي ينهض به السرد، وتضيف: «إن زمن السرد هذا كله يبدو كأنه زمن القص نفسه، أو زمن الكتابة الروائية نفسها»؛ وتعتبر المرحلة الثانية: «زمن الوقائع» - وهو زمن ما تحكي عنه الرواية» (ص 227). وهي بذلك بين مستويات متميزة ثلاثة: مستوى النص الخاص بالعمل الروائي، ومستوى التعبير الخاص بالخطاب الروائي، ومستوى الحكاية الخاص بالمضمون الروائي،

باسمها هذا الاستحواذ، والهيئة التي يؤدي إليها أو التي تستفيد منه، طرفي المرسل والمرسل إليه تبعاً. لكن الذات («الفاعل») في عملية استحواذها هذه على الموضوع تواجه عراقيل وتحظى بتسهيلات «ظرفية»، يمكن للأولى أن تتمثل في معارض لها (أو «معيق») والثانية بمساعد⁽²⁴⁾. على هذا الأساس يجدر إعادة النظر بالمخطط لتسترجع العوامل المختلفة مواقعها المناسبة فيه، ويمكن بالتالي التوصل إلى قراءة سليمة له⁽²⁵⁾. فلا يبدو الموضوع هو الذي يواجه المساعد والمعارض (أو «المعيق») كما هو الحال في عمل الباحثة، ولتحول تعيين الاسهم واتجاهاتها بين المرسل والموضوع والموضوع والمرسل إليه، كما بين المساعد والذات (أو «العامل») وبين المعارض (أو «المعيق») والذات دون التباس يقع في غيابها، مثل الظن بعلاقة تتم بين المساعد والمرسل أو بين المرسل إليه و«المعيق»...

لو تخطينا هذه الاشكالات الأولية، فإن قراءة المخطط المعتمد من قبل الباحثة في صيغته الاستعمالية تتيح ملاحظات عدة. فالتملك الذي تجعله موضوعاً ليس هو التملك المطلق كما قد يوحي بذلك مخططها (راجع: ص 260، والملاحظة الواردة أعلاه رقم «22») إنما هو «تملك الوطن» (ص 260)، «الذي هو السودان» (ص 225). على هذا الأساس، يصبح السودان هو المرسل والموضوع والمرسل إليه جميعاً، ويفترض هذا الوضع قراءة لمخطط العوامل الخاصة بالرواية تعتبر ان السودان يرسل السودان إلى السودان ويتولى مصطفى («الفاعل») تحقيق ذلك، تساعده ثقافة تحريرية وتعيقه ثقافة استعمارية! كأن الحكاية حكاية عبثية أو أن الرواية من روايات اللامعقول، حيث ينطلق «سهم الرغبة» ليحقق ما يستحيل تحقيقه. لأنه بالتحديد محقق أصلاً، فكانه «سهم زينون» اليوناني؛ ويصبح الفاعل إذاً عاطلاً عن الفعل (أو العمل) بقدر ما يجهد في التصدي لمهمة مستحيلة، ويتحول مصطفى سعيد إلى «سيزيف» سوداني، لا يكف عن محاولة نقل وطنه إلى وطنه: فالسودان يكلف مصطفى تملك السودان ليلبغه إلى السودان! لا يخفف من هذه المغالطة ما تذكره الباحثة اثر مخططها الخصوصي: «في هذه الهيكلية يتحدد الفعل الروائي كفعل لتملك السوطن ينطلق من السودان ويستهدفه، يذهب عنه ويحمل شوق العودة إليه. السودان هو العمق في الزمن، في تاريخيته. به يقرأ التاريخ فينكشف في حركته... الخ. (ص 261)، بل ربما فاقمها. فإذا تذكرنا أن الرواية لا تقتصر على هذا «الفعل الروائي» (التملك) ولا على هذه الشخصية (مصطفى)⁽²⁶⁾، لا يمكن

يخص الفصل الأخير (الرواية ص 168-171). لكن هذا التقسيم يظهر منافياً لما سبق للباحثة وعييته من ربط بين زمن القصة والحاضر والتملك من ناحية، وزمن الوقائع والماضي والغربة والهجرة من ناحية ثانية. فالمعلومات الخاصة بسنوات اختصاص الراوي (الرواية ص 5)، وموضوع اختصاصه (ص 12-13)، وحنينه إلى أهله (ص 5)، وخاصة إلى جده (ص 9-10)، وتلك الخاصة بطفولته وشبابه (ص 5)، وعلاقته بجده (ص 9)، كما تلك الخاصة بوضع مصطفى سعيد قبل مجيئه إلى القرية السودانية (ص 22)، جميعها تنتسب إلى «زمن الوقائع» وتقع في المقطع الأول (الفصل الأول) من الرواية، ولا تعبرها الباحثة أدنى اهتمام في تقسيمها المذكور⁽¹⁸⁾. أما تلك المعلومات التي ترد عما فعله مصطفى سعيد «قبل موته بأسبوع» (الرواية ص 95)، وما حصل في يوم اختفائه (ص 95 و 49)، والرسالة التي تركها للراوي (ص 69)، وعلاقته بزوجته وولديه (ص 93)، وبعض تصرفاته (ص 94)، التي تنتمي جميعاً إلى «زمن القصة» الخاص بمصطفى سعيد وتقع في «المقطع الثاني» فإنها تغفل تماماً⁽¹⁹⁾. ثم إن الباحثة تجعل هذا المقطع من ثمانية فصول يتقاطع فيها زمن الوقائع والقصة «باستمرار» مع «هيمنة» الأول، بينما يعرف هو فصولاً لا أثر فيها «لزمن الوقائع»، أو أن وجوده فيها بسيط ازاء هيمنة «زمن القصة»⁽²⁰⁾! أما تقديمها الفصل الأخير (العاشر)، باعتباره مقطعاً ثالثاً يقتصر على «زمن القصة»، فإنه يتخلخل بسبب ما تقحم فيه من اسقاطات خاصة تحول «زمن التملك» إلى زمن اسئلة لا تستبعد «سهم الاتجاه» من اهتماماتها⁽²¹⁾. مع العلم أن هذا كله لا يتفق ومعطيات النص، التي تطرح مسألة الاختيار كمسألة حيوية وحاسمة تتعلق بالحياة والموت. كما أن الصلة التي تقيمها بين المقطع الثاني والثالث هي من المغالطات التي يؤدي إليها اختلاط المستويات واضطراب المفاهيم⁽²²⁾.

4) بيد أننا لا نتفق ابداً مع ما تسميه الباحثة «بنية الرواية»، أو «هيكلية بنية الرواية» التي تتمثل لديها بمخطط عوامل من غمط جديد⁽²³⁾. فهذا المخطط ذو الاستيحاء الغريمسي مبدئياً يحور المخطط الأصل، في عملية تطبيق اشكالية. ففي المخطط الأصل لا تتناول عملية الارسال «الفاعل» وإنما «الموضوع»؛ فما يرسله عامل (المرسل) إلى آخر (المرسل إليه) ليس الأول («الفاعل») وإنما الثاني (الموضوع). وعملية استحواذ «الفاعل» (أو بالاحرى الذات) على «الموضوع» تعين من خلال الهيئة التي يجري

السيف اصدق إنباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب

قد حوله من المديح الى الرثاء! وفي حين لا يرد في البيت غير نون واحدة، فإن ذلك كان كافياً في نظر الباحث ليرى فيه «تتابع الاثنين واستمراره» حتى يضطره الى ابتداء كلمات جديدة! وعندما نقرأ: «قد يتساءل القارئ عن مغزى قلة حركة الكسر في البيت. وقد توجيه الدراسات النفسانية - اللغوية بأن الكسرة تدل على اللطف والصغر، وليس هذا البيت بدال عليها» (ص 176). نعجب لذلك فنعود الى النص لنلاحظ ان عدد حركات الكسر فيه معادل لعدد حركات الضم (خمس)، ولما كانت محاورة «الدراسات النفسانية - اللغوية» متعذرة لعدم ذكر مرجعها، فإن تذكر قول المتنبي في سيف الدولة قد يكون مفيداً هنا:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم
وتأتي على قدر الكرام المكارم

أما عندما يذهب الباحث الى القول بأن «الشرط الأول في هذا البيت ذو حركة سريعة معبرة عن الحسم والعزم والسرعة في انجاز البطش. والشرط الثاني ذو حركة بطيئة تحاكي استمرار افعال الدهر وديمومة نتائجه، أي أن هذا الايقاع يوحي بتقابل بين: تكرار الفعل / ديمومة نتائجه» (ص 176)، فإنه لا يقدم أي دليل على تلك السرعة أو ذلك البطء. وإذا جازت له مثل هذه القراءة فإن ما لا يجوز هو اعطاؤها مدلولاً يتناقض مع مدلول البيت نفسه. فليس هناك في الشرط الاول «سرعة في انجاز البطش» كما يقول، بل يرجح تباطؤه بقدر ما هناك من مدى يفصل البطش «بالعين» عن البطش «بالأثر»؛ كما ليس هناك «استمرار افعال الدهر» في الشرط الثاني الخاص بالناس المتأثرين بهذا «البطش»، وليس خاصاً بالبطش نفسه، عدا عن ان الفعل مختلف عن نتائجه كما هو مختلف عن تكراره!

حين يتطرق الباحث الى مقصد الشاعر من سؤال الشرط الثاني يعتبر انه «انما يريد التوبيخ والتقريع» ليستنتج مباشرة اثر ذلك: «وهكذا، فإن الجملة الخبرية / الجملة الانشائية احدثتا توتراً تركيبياً في البيت يعكس صراعاً بين: الشاعر/ المتلقي، وبين: الدهر/ الانسان» (ص 177). إن هذا التأويل للبيت لا يستقيم مع فهمه بصورة مستقلة، ولا مع فهمه خاصة ضمن السياق العام للنص الذي يجيء في مطلعته. انه شكلياً يتنافى مع موقف الشاعر الرثائي، ومع توجهه الى القارئ أو المستمع المتصدي للواقعة أو الظرف التاريخي. إن «استفهام العارف» هنا هو للدلالة

اعتبار ان هذه الهيكلية التي تناولناها هي هيكلية «بنية» الرواية (ص 260).

ثانياً: في دقائق النص وتفاصيل المقاربة

ان المتابعة الدقيقة لدراسة /محمد مفتاح/، في مسارها التفصيلي قد تسمح بتكوين صورة أوضح واكمل لعمله. ولهذا الغاية نقوم برصد تحليله للأبيات الستة الأولى من قصيدة ابن عبدون⁽²⁷⁾، باعتباره كافياً لتقديم فكرة وافية عن مجمل المساهمة التطبيقية التي يتضمنها القسم الثاني من عمله («استراتيجية التناص»).

أ - يبدأ الباحث مع البيت الأول بتناول تشاكلات الأصوات فيه ليلحظ كثرة الحلقية بينها «(أ، هـ، ع، ح)، وهي تدل - هنا - على معنى أساسي، وهو الحزن والزجر (...). ويدل تتابع الهمزة على التألم والرثاء. وكما اشتق التراث كلمة عنعنة ليعبر بها عن معان خاصة، فإننا نشق كلمة «أنانة» لتتابع الأنين واستمراره...» (ص 175). إلا أن العودة إلى البيت المقصود تبين ان الاحرف الحلقية فيه ليست أكثر من الذلقية، التي تتميز عنها بتكرار لحرف اللام بينها، يتخطى أي تكرار آخر⁽²⁸⁾، ويقرب مخارجها من الأحرف الشفوية التي يبدو وضعها لافتاً في عددها وتكرارها⁽²⁹⁾. مما يعني انه لا يمكن لدراسة «التشاكل» الصوتي في البيت أن تتجاوز هذه الاحرف الذلقية والشفوية لتقتصر على الحلقية فيه، كما يفعل الباحث. ثم ان طريقته في بلوغ دلالات الاحرف غير مقنعة، إذ لا يبرر ورود الهاء مرة واحدة والحاء مرة واحدة القول ان الحلقية الواردة تعني الزجر، قياساً على أن «هاهيت (زجرت الإبل)، وكذا عاعى بالغنم (زجرها)، وحأحأ (زجر)» (ص 175)؛ أو تعني الحزن أو التحزن قياساً على أن «كلمة (أوه) وما شاكلها معناها التحزن» أو اعتماداً على مقولة اعتباطية تعتبر انه «يدل تتابع الهمزة على التألم والرثاء» (ص 175)، ذلك أن دلالات هذه الاحرف تتولد من بنية انتظامها وتعلقها بسواها من الاحرف الاخرى في سياق تركيبى محدد⁽³⁰⁾، وهي تبدو بعيدة عن القياسات المقدمة التي، إن صح الأخذ بها والنسج على منوالها، تسمح بالقول أيضاً: «هاها أي قهقهة، وبالتالي تدل هذه الأصوات الحلقية على الضحك! وإذا ما اعتمد الحرف الأكثر تواتراً (اللام) يمكن القول: لآلا أي لمع وأشرق، والآلاء هو الفرح التام! أما القول بدلالة الهمزة «على التألم والرثاء» فإن تصديقه يفرض على الأقل قراءة جديدة لمطلع قصيدة أبي تمام في المعتصم:

بمازجها التنجيم، فيقول عن البيت: «إننا نحن نرى فيه غرابة راجعة الى حياة الشاعر الخاصة. وهكذا يمكن لنا ان نخمن ان الشاعر قدم بيته، وهو في حالة نفسانية غير سوية اختلطت امامها الموجودات والمقولات...» (ص 178)! بقي ان يحكي لنا الباحث كيف كان استقبال أهل الشاعر له وكيف قضى ليلته...!

ب - في البيت الثاني، يلحظ الباحث الى جانب الاصوات الحلقية الاصوات الشفوية التي يرى «أن كثيراً من الدراسات تؤكد أنها تدل على الحزن أيضاً» (ص 179). لن نسأل عن هذه الدراسات الكثيرة ولن نستعيد نقاشاً حول دلالات الأصوات طرقلناه حول البيت الاول، لكننا نحيل الى النص حيث تبدو الاصوات الذلقة تتجاوز في عددها مجموع الاصوات الحلقية والشفوية معاً⁽³²⁾، مع ذلك يتجاهلها الباحث، ربما لأن الدراسات التي يرجع اليها لا تقول بدلائنها على الزجر والحزن! وحيث لا تشير الدلالة الى زجر بل الى نصيح، بينما لا تلوح سمة حزن واحدة!

عندما يتوقف الباحث عند «التكرار المتصل» في البيت، يقول: «إذا ما استغللنا دلالة المكان، فإنه يعني الحث على الشيء للابتعاد عنه والنهي عن القرب منه في حركة سريعة تجعل المتلقي يعيش في دوار» (ص 179)! هكذا يصبح النبي حثاً على الشيء للابتعاد عنه، كأن الشاعر يدعو الى النوم بين ناب الليث وظفره ويصر عليه! ويصبح تكرار كلمتين كافياً لتدويخ القارئ أو المستمع، فحسناً فعل الشاعر إذ لم يصف اليها كلمة ثالثة فتجنب كارثة! وتبدو إشارة الباحث الى الايقاع السريع للشطر الاول من البيت من نسج الخيال، خاصة عندما نحضي في هذا الشطر خمسة أحرف مد ملفوظة، بينما كان حرفاً مد ملفوظاً كافيين للحديث عن ايقاع بطيء في الشطر الثاني من البيت الأول!

هذا الخيال يتألق على أبهى ما يكون في ذلك السيناريو الذي يجعله الباحث بين المتلقي والشاعر، والذي نحيل القارئ اليه ونوكله بأمر شطحاته خاصة في ما يتعلق بـ «بؤرة الخطاب»: «نومة!» اما ما تلاها من طرح لتأويلين يتضمنان توخياً لحالة مثلى (النوم مطلقاً) وحالة دنيا (النوم بين ناب الليث وظفره)، فإنه ماكان ليبرر لو أن الباحث جمع البيت الثاني الى الثالث وتناولهما معاً، وان لم يكن بينهما عامل نحوي يربطهما حكماً فإن الفاء تقيم رابطة دلالية تجمع الى الاستئناف التفسير، فيتقدم البيت الثالث توضيحاً لسابقه ليصبح النوم المطلق كالنوم النسبي، والحالة المثلى كالحالة الدنيا، انطلاقاً من تماثل الناب والظفر مع البيض

على لا جدوى البكاء تحديداً. واقتران الجملة الانشائية بالخبرية بحرف الفاء إنما يدل على المنطق المعتمد في التوصل الى هذا الموقف. فالمطلع الحكمي تعبير عقلائي عن رأي في الموت وردة الفعل عليه، وبالتالي عن رؤية خاصة للوجود. مقابل فتك الدهر بأنفس الموجودات ثم بمخلفاتها، يبدو البكاء على الاشخاص والصور بدون نفع أو معنى لأنه لا يغير شيئاً في هذا المسار التدميري للدهر. هكذا يقيم الجواب على السؤال المطروح في الجملة الخبرية الاولى، وتبدو الجملتان متكاملتين. وليس هناك من توبيخ أو تقريع - ليس هناك من مخاطب معلن أصلاً - وإنما هناك تأمل وتفكر وعرض واقناع. وبالتالي لا مجال للحديث هنا عن صراع بين الشاعر والمتلقي، بل هناك، على العكس، اتجاه نحو التآلف والتوافق والانسجام حول هذا الحد المنطقي القائم في البيت، يؤكد هذا الخطاب الاستفهامي العام الذي يتيح تقبل ذات المتكلم والطرف المخاطب معاً. ان جعل «التوتر التركيبي» بين الخبر والانشاء يعكس «الصراع» بين الدهر والانسان هو إقحام مزدوج لهذا الصراع الذي لا يدل البيت على دور الانسان فيه، ولعلاقته بالتوتر التركيبي المزعوم الذي ينم عن تكامل منطقي يمهّد لموقف من الدهر واعماله أكثر من كونه يعلن موقفاً بهذا الصدد - إلا إذا اعتبر لا جدوى البكاء الموقف المقصود -.

يعود الباحث الى التعرض لقصد الشاعر، فيستند الى فهم خاطئ لعلاقة العين والأثر بالاشباح والصور، بجعله يقول بحيرة المتلقي، قبل ان ينتهي الى اعلان أن قصد الشاعر هو:

«العين - الأثر - الاشباح والصور.

ولعل هذا المرجح، وما أراد الشاعر ان يغرب به على متلقيه ليدھشه باستعمال احالة فلسفية» (ص 178). ان خطأ الباحث كامن في إقامته لتعارض بين «ذهاب العين - ذهاب الأثر/ بقاء الاشباح والصور» (ص 178) ينسب اليه تحيير المتلقي⁽³¹⁾، وهو ما لا يدل عليه البيت إطلاقاً، وإلا لكان البكاء مضحكاً والسؤال مفتوحاً على احتمالات لا حصر لها. إذا كان الحديث عن تعارض (تناقض؟) بين ذهاب وبقاء ان يستقيم فهو ذاك الذي يتيجنه بقاء الأثر قبل ان يلحق بالعين المندثرة، وفي المقابل بقاء الصور قبل ان تلي الاشباح الماضية. لكن ذلك كله فذلك لا طائل من ورائها. يبدو ان محاولتها من قبل الباحث هي التي أوهمتها بهذا الاستنتاج المقصدي الغامض الذي يبني عليه مقصداً غريباً عجيباً ينسبه الى الفلسفة! كأنه في هذا البناء فقد أي صلة له بالنص وبالمنطق، فانطلق يشيد عليه احكامه التي

كأن الباحث في اصراره ان يرى «توتراً» (راجع: ص 177 بصدد البيت الاول، وص: 183 بصدد البيت الثالث)، في البيت يمضي الى اختراع طرق عجيبة لبلوغه كما هو حال هذا الجدول، الذي لا يطمس دلالة البيت وحسب بل يحرفه بإقحام عناصر خارجية عليه (مثل الملكية والمأساة) لا تبين آثارها إلا بعد تحريف آخر يعرفه النص. فالتحليل اللاحق ينعطف نحو اقامة التقابل بين، الخير والله وأوليائه من جهة، والشر - الغرور والشيطان والحياة الدنيا والاموال والاولاد - من جهة ثانية⁽³⁵⁾، وذلك على الأرجح بناء لما ورد في «آيات قرآنية وآثار وأشعار» (ص 185)! ولا يكفي الباحث بذلك بل يقيم مربعاً سيميائياً؛ طرفاه المتضادان الحرص والزهد، ليستنتج من ذلك ان «صياغة هذا البيت ترجح التداخل في النفي أي الزهادة في الحياة الدنيا» (ص 186)!

بغض النظر عن المربع السيميائي الخاص الذي يعتمد عليه والذي يرجح انتماءه الى «لوح» السكامي في الاستدلال عن الحكمين النقيضين⁽³⁶⁾، وعما يشوب استعمال الإثبات والنفي فيه من تناقض مع الوجهة التي يؤكد بها الاستنتاج (ترجيح الزهد)، فإن اعتياد وحدتي أو مقولتي الحرص والزهد الدلالتين يعتبر إقحاماً لمعنى مخالف تماماً لدلالة البيت. فسياق هذا الأخير يرجح نصحاً يتوجه به الشاعر الى مخاطب العام - كما المحدد - بالأل ينخدع بهناءة عيش في حياة ليس جوهرها أو حقيقتها غير الشقاء والتعب (فينام بين الناب والظفر؟). فإذا كان لتعارض ان يلمح هنا نين الهناء (النوم) والشقاء (السهر) أو بين الاغترار والاكتهاء... وترمي هذه الموعظة الى ان يكون المرء متيقظاً باستمرار لتحولات الحياة (أو الدهر) وتقلباتها. وهذا بعيد تماماً عن الطرح الديني الخاص بالخير والشر والله والشيطان من ناحية، والزهد والحرص من ناحية ثانية! خاصة عن دعوة البيت الى الزهد! أما اقحام المأساوية فيجسد تفسيره هنا في اعتبار «طاعة الله» وحدها هي المخلص منها⁽³⁷⁾، وهو ما يعتبر مروقاً من النص يعن في افساد معناه، ويجعل الباحث يتوقع رفضاً له فيستنجد بـ«منطق الشاعر الصريح والضمني» (ص 186)، في الحين الذي لا يكف النص عن التخلي عنه!

د - في تحليل البيتين الخامس والسادس، تتخذ الاسقاطية الذاتية على النص ابعاداً تحريفية تقوم على تحميله رؤى ذاتية توهمية، تتيح للباحث بلوغ استنتاجات بصده، مفارقة لدلالاته واطروحاته، وتنتهي به الى المغالطات. يمكن القول بناء لما لوحظ اعلاه ان هذا المنحى هو خط عام وثابت لديه، وهو يتأكد هنا بشكل حاسم.

والسمر الماثلين لليالبي الدهر وايامه. ربما كان لمثل هذا التناول ان يعفينا من استغراق الباحث في المغالطات. ذلك انه لا يكفي اذ يتطرق الى البيت الثالث بالقبول الضمني باعتبار البيت الثاني «حشواً»، وانما يضيف: «نحن نستثمر هذا «الحشو» لنبين ان الانسان واقع بين كاشي الدهر، يدفعه ليتعد عنه ثم لا يلبث ان يسترجعه، فهو بمثابة كرة تتقاذفها أرجل الدهر حتى يصيبه الدوار فيفقد الوعي ويلقي بنفسه دون حراك» (ص 181)!

من حق الباحث الاعتراف له بقدراته على التصوير المشهدي واقامة سيناريوات طريفة، لكن من حقه ايضاً ان يعرف ان لا علاقة لذلك بالتحليل النصي، وانه يقوم هنا بالتحديد بالاساءة الى النص، حين يعتبر البيت المحوري في المطلع الحكمي - والنص؟ - أي البيت الثاني الذي يمهّد الاول له ويعقب الثالث عليه بالتفسير، وكذلك الأبيات الثلاثة اللاحقة - وبقية الأبيات؟ حشواً! وانه لا يجوز التلاعب على النص للتوصل الى استنتاجات غير سليمة. فعندما يقول الشاعر «الدهر حرب» وليس «الدهر هو الحرب»، لا يجوز القول بعد ذلك: «والحرب هو الدهر» (ص 182) و«الحرب ادعت المسالمة» (ص 183)! وإلاّ صح قلب طرفي أي استعارة أو تشبيه، وبالتالي اعتبار السيوف والرماح الأيام والليالي⁽³³⁾، أو على سبيل المثال الأسد والقمر معاً ابن كيغلف أو الثريا المتنبئ⁽³⁴⁾! كما لا يجوز بناء لذلك، القول إن «معنى مقال المتكلم الشعري (...). قائم على تحطيم الحواجز والثورة على مبدأ التناقض» (ص 182) عندما يكون التعبير المقصود تقليدياً في بنيته معللاً للتناقض الظاهري الخادع بذلك التجانس الفعلي الحقيقي... الخ. ج - ينتقل الباحث الى تحليل البيت الرابع، فيتنبه الى بعض ما أغفلته معالجته للبيت الثاني والذي تتردد اصدائه في هذا البيت. وبدل ان يستدعي ذلك منه قراءة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين البيتين ومقاربة تحليلية لا تهمل السياق الذي يردان فيه، نجده ينحرف في التأويل نحو اطروحات دينية ويحرف النص ومراميه الاساسية محملاً إياه أبعاداً، فيها من الاسقاطات الشخصية ما يضطر صاحبها الى تبريرها ضمناً. فهو يرى «ان في البيت مقابلات، أهمها: المخاطب/ الغائب، وتوضيحها أن هناك توتراً بين:

الواسطة

1	الدنيا	الملكية	الانسان
2	الدنيا	النومة	الإنسان
3	الدنيا	الانسان	المأساة

(ص 185)

وظيفة الله هي واسطة بين الليالي وفعلها، وإن مشيئته منقذة ومهلكة للانسان، فهو يجعل من الله اداة في يد الدهر ويجعل بالتالي من دوره الانقاذي أو المسعف مكرراً وتغريراً، هما أقرب ما يكونان إلى «مسألة الدهر» و«نومة الدنيا»...

في تحليل هذين البيتين (الخامس والسادس)، يبرز اتجاه جديد يقوم على التوقف عند المعاني المعجمية لبعض الفاظ خارج سياقها (ص 189)، وعند بعض تشابهات الخط (كما في «كن» و«كي» - ص 188)، يصبح التلاعب بالالفاظ والعبت بالتداعيات سمة من السمات الاساسية المميزة للعمل يردف ويكمل الاسقاطية الذاتية التوهيمية⁽³⁹⁾.

هـ - يعقب الباحث على مقارنته للآيات الستة الأولى بملاحظات تخصها جميعاً. وما تضيفه هو تأكيد الوجهة الاعتبارية التلقيقية غير العابثة بتناقضها النافر مع دلالة النص ولا بمغالطاتها في المغالطات التحليلية الخاصة به.

يشير الباحث بدءاً إلى ان «هناك بنية عميقة تحكمت في نمو هذه الآيات وصيرورتها، وهي المواجهة، على انها نوعان: أساسية وفرعية، فالأساسية هي صراع الدهر والانسان، وعناصرها:

الله	الموضوع	الدهر
(أمر)	(الانسان)	(مأمور)
مساعد	البطل	المعوق
(غفلة الانسان...)	(الليالي)	(المسألة...)

ان هذا الصراع اللامتكافي يتخلله امهال ناتج عن سنن الكون وكيفية تنظيمه. ومنها وجود أنبياء ومصلحين وكل من يكون واسطة بين الانسان والله، وبين الانسان والطبيعة» (ص 190).

إذا لم تتوقف عند المخطط العواملي ولا عند اضطراب أهليته التي تضيف إلى اختلاله اضطراباً والتباساً كبيرين، ولا عند تناقضه مع ما سبق اثباته بصدد القصيدة (راجع: ص 154 والفقرة ج. أعلاه)، فإننا نشير إلى ان مواجهة الانسان للدهر في النص لا تتعدى الدعاء والتمني، وبالتالي لا مجال للحديث في علاقة بين طرفين (الدهر والانسان)، أحدهما يفتك ويمكر (الدهر)، والآخر يبكي أو يتمنى (الانسان) عن «صراع».

ومن الطريف أن يكون المخطط العواملي المعتمد يشير ضمناً إلى أن الانسان لا يدخل في صراع مع الدهر (الليالي) في سعيه للنيل منه، وإنما على العكس يلعب دوراً مساعداً! في حين يناط الصراع مع الدهر (الليالي) في هذا المخطط بالدهر نفسه (المسألة)! أما تفسير فترات الهدنة

ففي تعليقه لتكرار لفظ «الليالي» في البيت الخامس نجده يذهب إلى حد القول: «مرد هذا التكرار إلى التداعي، فاصوات الليالي - اثناء نطقها - أوهمت الشاعر بأنها تعني الله، فاستدرك حينئذٍ، فنسب الخير إلى الله، والشر إلى الليالي...» (ص 187)⁽³⁸⁾! هكذا يسقط الباحث على الشاعر ونصه توهماته، وقد لا يكون ذلك خطراً بحد ذاته، وهو رائج في النقد التقليدي واللامنهجي، لكنه يصبح كذلك عندما يتخذ هذا الاسقاط اساساً للتحليل، وخاصة عندما يغرب في ما يجترحه فيه كما هو الحال هنا.

ان الباحث يمزج الاسقاط الذاتي بالاحكام الدينية، عندما يقول «ان ذكر لفظ الله أول مرة يبين معتقدات الشاعر المضادة لليأس، لأن اليأس من رحمة الله كافر» (ص 188). هكذا يكون الكفر - أو الإيمان - مقياس الحكم على نفسية الشاعر ومواقفه، في الوقت الذي يغفل فيه تماماً ان الدعاء لا يقتصر على التوجه إلى الله، وانه موجه أيضاً وفي توازٍ معه إلى الغير، الذي يحتل إزاء الله موقعاً أكثر حظوة وخطورة. فالله، رغم تقديمه عليها تركيباً يرجي تدخله بعد حصول أذى أو إساءة لليالي، في حين يبدو موقف الغير حاسماً في تحقق أو عدم تحقق هذه الإساءة أو ذاك الأذى. لكن لهذا الاغفال وظيفة محددة في التحليل، إذ إنه يسمح للباحث أن يكمل شطحاته الدينية دون أي عائق، فهو بعد أن يطمس دور الغير المذكور والمتميز عن دور الله يتوصل إلى اعتبارهما «واسطتين مجالاً ووظيفة»؛ ولكنه يقتصر على ذكر الله وحده في ما خص هذه الأخيرة فيقول: «أما من حيث الوظيفة، فإن مشيئة الله هي المنقذة للانسان أو المهلكة له. وعلى هذا فإن ما أشير إليه سابقاً جاء مصرحاً به في هذا البيت، وهو تحكم الله ومشيئته في الكون وفي الانسان» (ص 188)!

ان حديث الشاعر عن فتك الدهر بالانسان لم يتطرق إلى الله أبداً، وهو حين ذكره في البيت الخامس لم يتجاوز دعاءه الذي لا يغير في دور الدهر وأعماله، وإنما قد يخفف من آثارها ووطأتها، وهو بذلك يشغل وظيفة دون الغير مرتبة كما اشرنا، وهي دون الدهر ولياليه شأنها وفعالية. والأخذ بتحليل الباحث لا يعني مخالفة فاضحة لمعطيات النص الدلالية وحسب، وإنما يتضمن أيضاً مغالطة صريحة ليست غريبة أصلاً عن المنطق الديني الذي يتعمد الصاقه بالنص. فالقول ان الله ومشيئته يتحكمان بالكون والانسان (لاحظ هذه الثنائية المزدوجة التي تدل في كل مرة على طرفين متميزين كأن المشيئة خارج الله والانسان خارج الكون)، يعني ان الدهر يفتك بالانسان والوجود بإرادة الله نفسه، وأن خداعه وغدره هما بمشيئة الله! أما القول ان

النص معهما من تحوير وتشويه، لا يشير ان اطلاقاً الى ما سبق التنبيه عليه من دور خاص للبيت الاول باعتباره «النواة المعنوية الاساسية، وكل ما تلاه شرح وتوضيح له» (ص 162)، ومن دور متميز للبيت الثالث باعتباره «البنية النواة» في القصيدة (ص 141)؛ كما لا يشير ان دور بنية هذه الأبيات الستة العميقة في مواجهتها المزدوجة (ص 190)، في البنية التراثية العامة للنص.

وفي بحث يضمن عنوانه «استراتيجية التناص»، ليس هناك من لمحة تناصية واحدة بالمعنى الذي يقدمه الباحث للتناص بأنه «تعلق (الدخول في علاقة) نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة...» (ص 121) (40). إن في التحليل عودة الى مثل ماثور «لا تطلب أثراً بعد عين، أو قول سائر «إياكم وخضراء الدمن»... إنما ليس هناك من عودة الى نصوص شعرية، خاصة منها - فيما يتعلق بالمطلع على الاقل - تلك الطللية والحكمية والراثية وهي وافرة العدد، كان يمكن لها ان تشكل مادة خصبة لمقاربة النص من زاوية التداخل النصي (أو التناص)، الذي يعتبره الباحث «للشاعر، بمثابة الهواء والماء والزمان والمكان للانسان...» (ص 125).

* كلمة أخيرة

لا تتوخى الملاحظات، الأنفة الذكر، إلا إثارة حوار جدي وعميق حول القضايا والاشكالات التي تطرحها الدراسات النصية منهجاً ومفاهيم ومقاربة. وهي ان بدت متشددة في متابعتها للعملين اللذين تعرضت لهما وتدقيقها في اطروحاتها، فلأن دوافعها المعرفية متشددة في متطلباتها وطموحاتها. في الوقت الذي تسعى فيه لأن تكون مساهمات هذا النمط من الدراسات موضوعية متقدمة وفعالة، تتطلع ان يكون الحوار بشأنها على هذا المستوى من الموضوعية والتقدم والفعالية.

من الجدير بالتنبيه أخيراً، ان هذين العملين هما من بين المحاولات الأكثر جدية ورقياً في هذا الميدان، وما كان لهذه الملاحظات ان تظهر وللحوار ان ينطلق، لو لم يكونا جديرين بذلك، لعلها تكون جدية بها.

د. سامي سويدان

الجامعة اللبنانية

(الإمهال) في هذا الصراع فيأتي مفعماً بالغيبية والغموض، إذ يجعل الأنبياء والمصلحين وسطاء بين الانسان والله والطبيعة من «سنن الكون وكيفية تنظيمه»! دون أن يحدد المقصود بهؤلاء الوسطاء خاصة الأخيرين منهم، أو يوضح حقيقة وضعهم في النظام الكوني. لكن ذلك كله خارج الموضوع وخارج النص! وليس الجدول الذي يثبته الباحث حول الألوهية والطبيعة (ص 191)، إلا نوعاً من التعقيد لتحريف فرضه على النص يزيده تشويشاً. ليس لنا إلا أن نتوقف إزاء ما يحاول تفسيره فيه لما يعتبره اساس النص الشعري، أي «المفاجأة والإيهام والمراوغة» الذي سبق والمعنا اليه. فهو يرى هذا الاساس متمثلاً في مطلع النص في «الدهر - الليث، الليالي - الأيم، الدهر - الحرب، الدنيا - المرأة» التي يختزلها إلى «الله، والطبيعة» (ص 191)! بيد أن هذا الاختزال لا يعبر عن تمامه بين الاطراف الاولى من الثنائيات والله، والأطراف الثانية والطبيعة، إنما يقيم الله، كما يوضح الجدول، في وحدة مستقلة مقابل الطبيعة التي يفرعها الى الزمان والانسان والحيوان، فيجتمع داخلها بناء لذلك جميع الاطراف، ويقع في خانة الانسان مثلاً «الرجل والمرأة وما تعلق بهما» (ص 191)!

إذا كان ما يأتيه هنا تحويراً واضحاً للنص وإمعاناً في إقحامات مستغربة فيه، فإن محاولته تبرير ذلك بورده منطقاً هذياناً مسيئاً للنص. إنه يتصور القارئ يسأل: ... «من أين أتيت بالمرأة؟» فيجيب: «من عينيها»، و«تسر»، ومن الآثار الواردة فيها، فقد وصفت بـ «الفتنة السراء» وبـ «خضراء الدمن»، وبـ «جبايل الشيطان»؛ ومعنى هذا ان المرأة مصدر المأساة، إذ هي أساس التناسل. فلولا وجودها ما كان انسان وما كان صراع» (ص 192)!

لا نظن ان مثل هذا القول، بالنسبة لأي قارئ عادي، ناهيك بالليبيب، بحاجة الى تعليق، وان متابعة التحليل التفصيلي للأبيات على هذا النحو مجدية، بعد ان اتضح خطه العام بما فيه الكفاية.

و - لا يسعنا أخيراً إلا أن نذكر بأن التحليل التفريقي للأبيات الستة الاولى ومحاولة مقاربتها ككل، عدا عما عرفه وانتهى اليه كل منهما من بلبله وانحراف، وما عاناه وبلغه

الهوامش والمراجع

مقطعاً (ص 98 و 110) أو «عبارة مؤلفة من مفردتين» (ص 106)، لتوضيح بعض افكار الباحثة النقدية. تشي هذه الطريقة في الدراسة بتقليدية عريقة الجذور واسعة

(1) من الملاحظ أولاً أن هذه الاشارات لا تتعلق إجمالاً بنصوص كاملة. فاستثناء قصيدة «النار والجليد» لمحمد الماغوط (م. ن. ص 101 وما بعدها) نجدها تتناول بيتاً أو عبارة (ص 92) أو

والأسطر الثلاثة التي تسميها الباحثة «اللازمة» الثانية (ص 164)، وهما يشكّلان وضعين متميزين تغيب فيهما النقطة كعلامة وقف، ليس بإمكان القارئ التوقف عند نهاية أي سطر في النص خارج تلك التي تنتهي بقافية أو نقطة.

يقيم هذا الوضع العام علاقة مركبة بين هذه القوافي وبعضها من ناحية، وبينها وبين علامات الوقف التي يتضمنها النص داخل الأسطر، تارة بالنقاط وتارة بغيرها، من ناحية ثانية. وتشكل هذه العلاقة ركيزة أساسية من ركائز التأليف الإيقاعي العام للقصيد لا يمكن إهمالها - أو الإساءة إليها؟ - دون إهمال بعد أساسي من الأبعاد الجمالية المكونة للنص - أو الإساءة إليه - هذا عدا المضاعفات الدلالية لمثل هذا الموقف. لذلك، فإن الباحثة حين تتحدث عن السطر الواحد كبيت شعري (ص 150) - ناهيك بتغييرها لشكل كتابته (ص 141) - فإنها في الوقت الذي تؤكد فيه هذا المنحى الاجتزائي تؤكد أيضاً إهمالها خصوصية التأليف الإيقاعي - الدلالي للنص الذي تدرسه.

(4) تلاحظ الباحثة أن الفعل في الحركة الأولى (الطيران) «يعني تماماً ما يحقّه» (...) بعكس أفعال الحركة الثانية» (البنادق) (ص 154)، هكذا نجد على سبيل المثال أن فعل «ارتفعنا» (الذي يأتي في المقطع الثالث على النحو التالي: «ارتفعنا معاً في سماء الحمام...» ص 136) يعني تماماً «الارتفاع»، وأن فعل «نطلقها» (الذي يأتي في المقطع الرابع على هذا النحو: «تعبنا: زماناً نلّم دماء الحمام نرسم في السر أجنحة، / ثم نطلقها في القرى...» ص 137) يعني تماماً «انطلاقها» (ص 153)! بينما يدل فعل «تبع» (الذي يرد في مطلع القصيدة على النحو التالي: «تطير الحمامات في ساحة الطيران. البنادق تتبعها، / وتطير الحمامات...» ص 135) على «القتل»! وفعل «تطارد» (الذي يرد في المقطع الرابع على هذا النحو: «... شاحنات / المقاول كانت تطاردنا...» ص 137) على «القتل»! (راجع: ص 154).

إن مثل هذا التمييز يخضع النص لوجهة التأويل المعتمدة. هكذا نجد الباحثة على سبيل المثال، تعتبر أن فاعل «تهوي» في جملة «وتهوي على الوطن المفضلة» هو «ضمير الغائب أو الغائبة» لتكتمل مباشرة - بصدد هذا الفعل وسواه من أفعال خاصة بمكونات عالم الحركة الثانية -: «الفاعل هنا غير حاضر، غير محدد، غير واضح، إنه المعنى في الكلام...» (ص 156). بينما تلحظ في المقابل «أن فاعل أفعال مكونات عالم الحركة الأولى هو ضمير المتكلم المفرد أو الجمع» (ص 156)، وهو ما لا يستقيم مع ما ذكرته من أن هذه المكونات هي «الحمامات - الناس - نحن - المغني - النقابي - المناضل - المسيرة» (ص 151). وإذا كانت قد أثبتت ودرست جملة «تطير الحمامات...» سابقاً، فهي لا تشير إطلاقاً إلى جملة «تسقط دافئة...»، حيث إن فاعل «تسقط» هو هنا «ضمير الغائب أو الغائبة»، والمقصود به - على الأرجح - الحمامات، أم «أنه غير محدد، غير واضح، إنه المعنى في الكلام»؟!

(5) إن تعيين الباحثة لجملة من الأفعال التي تجدها معبرة عن فعالية التحليق والبناء الخاصة بعالم الحركة الأولى (ص 151)، يجعلها تهمل جملة من الأفعال الأخرى لا تقل أهمية عنها. هكذا مثلاً تغيب إزاء الأفعال الخاصة بالمتكلم (المفرد والجمع)، التي تكاد تستحوذ على لائحة الأفعال المذكورة بأكملها، أفعال مقابلة مثل: أهجع، ولم نلتفت، ونمنا، تعبنا، نلم، نمسد، انتظرنا، وكرهنا، ونحب ولا نحب، وأحب ولا أحب... الخ. يطمس هذا الإهمال جانباً أساسياً في «عالم الحركة

الانتشار في أرجاء البحث الأدبي والنقد العربي، ومن الطريف أن تكون الباحثة نفسها قد أشارت تقريباً إلى أن أي جزء (أي عنصر) من النص لا يكتسب دلالاته الفعلية إلا في البنية الكلية للنص الذي يأتي فيه (ص 33). لكنها حين تؤكد «أنا، أكثر فأكثر، لم يعد بإمكاننا أن نفهم النص الشعري في حدود البيت فيه، أو في حدود السطر أو العبارة... بل علينا أن ننظر فيه ككل» (ص 91)، فإن السياق اللاحق يبين عن أن المقصود بذلك ليس طريقة في النظر لم يعد بالإمكان تجاوزها، وإنما إنتاج شعري حديث يجري تمييزه عن ذلك القديم، كان البنيوية كمنهج في البحث تقتصر على الأول دون الأخير (راجع: ص 91-92)! بيد أن المسألة ليست بمثل هذا الحسم، لأن الباحثة حين تتناول مثلاً لتوضيح ما تعنيه بتعدد المستويات في الصورة الشعرية، فإنها لا تتناول نصاً بعينه تبين الأبعاد الدلالية للصورة المقصودة في شبكة العلاقات العامة للنص في كليته وحسب، وإنما لا تكلف أيضاً نفسها عناء الإشارة إلى المرجع الذي تلتقط منه ذاكرتها تلك العبارة المؤلفة من مفردتين لمحمود درويش حسب تعبيرها (راجع: ص 106 وما بعدها). ونحن نشك بأن هاتين المفردتين تشكّلان «عبارة» في النص المقصود، بل أننا نرجح عدم تأليفها لجملة مكتملة واحدة فيه! ونرى أن تداعي الانحاءات المتعددة التي تفترضها الباحثة بصدد هذا لا يخرج عن إطار النقد الانطباعي والاسقاط الأيديولوجي، كما يمكن للمقطع البسيط التالي أن يعطي فكرة موجزة عن ذلك: «الدم يذهب في اتجاه التعليب. التعليب هو حفظ الدم، تخزينه. الحفظ والتخزين يستهدفان التصدير، التصدير يوحى بالتجارة، والتجارة بالريح. الريح فعل يرسم في سياق علاقات اجتماعية اقتصادية للنظام الرأسمالي» (ص 109)! ونرى أن هذه الطريقة الرائجة في التعامل مع الإنتاج الشعري أبعد من أن تكون ملائمة للتقديم كنموذج أو مثل للنظر أو للتعامل مع «شعرنا الحديث» (ص 92)، مع التأكيد على كونه نموذجية في الدلالة على غط في البحث والدراسة النقديين طاغ في عمل الباحثة، لا يقتصر على المختارات بل أنه قائم ومهم في مقارنة النصوص أيضاً. كما يمكن للنموذج التوضيحي الخاص بقصيدة «النار والجليد» لمحمد الماغوط أن يعطي فكرة عن ذلك (راجع: ص 101-105). وكما ستكون لنا فرصة المتابعة التفصيلية لأوضاعه في تعرضنا لاحقاً لدراستين نصيتين مفردتين.

(2) في القسم الثالث من الكتاب «النقد والتجريب: دراسات نصية» هناك، إلى جانب هاتين الدراستين المذكورتين اثنتان أخريان. أحدهما، خاصة برواية السؤال لغالب هلسا؛ أما الثانية، فتتناول «رسالة الخليفة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري». ولا تشير الباحثة إلى المرجع الذي أخذت منه هذا النص الأخير، كما هو الحال عندما تمتع عند ذكر تاريخ وموضع النشر الأول لفصول كتابها (خاصة أنها تذكر في «تمهيد» به إلى تنقيح وإضافة أصابها هذه الدراسات (ص 7)! إلا أن الأهم من ذلك هو ما يتعلق «بأدبية» نص عمر بن الخطاب. فهذا النص القضائي (السياسي - الديني) إذ لا تبين الدراسة الخاصة به خصوصيته «الأدبية»، يبدو فاضحاً لاتجاه في دراسة النصوص يعطي الأولوية لدلالاتها الأيديولوجية، ولا يبين بالتالي خصوصيتها التي تتميز بها كنصوص أدبية عن سواها من النصوص الأخرى.

(3) من الواضح أن النص لا يستعمل النقطة في نهاية السطر إلا إثر قافية معتمدة. وباستثناء الأسطر الثلاثة التي ينتهي بها المقطع الأول،

بالنسبة لحركة البنادق يغيب العلاقة الفعلية التي تربط بين البنادق والمقاول وإله الجنود، وهي مقدمة في النص في نسيج من الترابط والتداخل أقوى وأشد من ذلك الذي يتعلق بمكونات حركة الحامات، ثم ان التوجه الذي تمثله حركة البنادق نحو حركة الحامات يلحق حركتها بحركة هذه، وبالتالي يماثلها - شكلياً على الأقل - بها.

(8) تعتبر الباحثة ان تكرار فعل «تطير» يشكل «فاصلة زمنية في حركة نحو القصيدة»، وان هذه الفاصلة (التكرار) تشير «إلى عائق يعترض حركة هذا الفعل» (ص 141)، وأن هذا التكرار (الفاصلة) يبدو «حركة أساسية في الحفاظ على بنية عالم الحامات. وهو في المقطع الرابع استمرار يواجه حركة تعطل زمنه المادي»، وفي هذا المقطع «خروج التعبير عن مألوفه محكوم بمنطق يرى الى حركة خارج زمنها المادي»، كما يأتي التكرار فيه «فاصلة زمنية حادة في حركة زمن فعل الطيران» (ص 143). لكنها ترى أيضاً أن العلاقات القائمة في القصيدة ككل هي «العلاقات القائمة بين الحركات في القصيدة والعلاقات بين مكونات عالم هذه الحركات»... (ص 143).

وإذا كانت الباحثة قد حددت «حركة الطيران حركة أولى» و«حركة البنادق حركة ثانية» في بنية القصيدة (ص 145)، واعتبرت الأولى «الحركة الأصل» (ص 145) والثانية «حركة فعل دخيل» (ص 146) فإنها تعتبر أيضاً «ان حركة الحامات تشكل الحركة الأولى في القصيدة» (ص 161)، وان كل حركة من هاتين الحركتين تضم أكثر من حركة فيها» (ص 161)، فتضم الأولى على سبيل المثال «حركة ضمير المتكلم (نحن - ناء)» (ص 162)، وان العلاقة بين الحركتين «تنتج حركة تناقض تناحري هي نفسها حركة نحو القصيدة وإنشائها» (ص 147)، أو أن «العلاقة بين الحركتين - التي هي أيضاً حركة - هي القوة التي تنهض بها القصيدة. هي الحد الذي يلتقي عنده عالم الحركتين، فينتج هذا الالتقاء صداماً وتنمو الحركة...» (ص 159)، وأن للحركة الأولى عالماً له حركته التي لها علاقة «بحركة عالم الحركة الثانية» (ص 155)، كما أن هناك «حركة مكونات عالم الحركتين» (ص 161)، وأن القصيدة تنهض «متناسقة متناسقة في بنيتها، على تعدد عناصر هذه البنية وتناقض العلاقة بين الحركة فيها (ص 150)! كما نجد أن «حركة ابناء اللغة تكشف عن الطابع الصدامي للعلاقة بين الحركتين التي تنمو بهما [بها؟] القصيدة» وتحدد حركة هذا الانبناء اللغوي كضرورة للمنطق الذي يرى الى هوية هاتين الحركتين» (ص 156)، وان اهمال هذا المنطق يؤدي إلى اغفال عنصر «المضمون» في حضوره في حركة الانبناء، أي في حركة علاقته مع بقية عناصر القصيدة التي تؤلف لا مجموعها، بل بحركة العلاقة في ما بينها، بنية القصيدة» (ص 157)! ذلك أن بناء القصيدة «الذي ينهض أمامنا هو بناء لغوي، ولكنه في نهوضه، في حركة نموه محكوم بحركة نموزمن الواقع وصداميته» (ص 140)، وكل ما ورد من تشديد على كلمة الحركة هو من قبلنا باستثناء وحيد خاص بالاستشهاد المأخوذ من (ص 147): حركة تناقض تناحري فهو للباحثة، ولها كذلك جميع ما لحق بالمفردات والتعابير الأخرى من تشديد).

من المستحيل التعليق على هذه الممعة المفهومية دون تدوين الصفحات الطوال التي لا يتسع لها مجال هذا البحث هنا، لذلك اكتفينا بآليات الاساسي وتقريب وحداته من بعضها البعض قدر الامكان، مما لا تغيب دلالاته عن ذهن القارئ الحصيف.

الأولى» ذا فعالية مختلفة عن فعالية «التحليق والبناء»، ويجعل من تناول هذه الاخيرة تناولاً مبتسراً وتعسفياً. وأخطر من ذلك أنه يسقط في مقارنة العالم المذكور بنيت العامة ووجهة التطور الذي تعرضه في تحولاتها على امتداد النص. إن عملاً كهذا هو أقرب إلى المنهج المداري منه إلى المنهج البنوي، ناهيك بذلك المستند «إلى الفكر الماركسي»...

(6) ترى الباحثة أن «حركة الحامات» تضم:
- حركة الحامات: عمودياً في اتجاهين: الأرض والسماء.
- حركة الذين يبيعون أذرعهم: عمودياً في اتجاهين: الجلوس والوقوف (بنيت، رمحت، تدل على الوقوف في حالة العمل).
- حركة ضمير المتكلم (نحن - نا): عمودياً في اتجاهين: الأرض والفضاء. (نلم، نرسم، نرحم «نرسم؟»، نبني - ارتفعنا» (ص 161-162).

على هذا النحو، يجدر فهم «حركة الحامات» في «تطير الحامات في ساحة الطيران» على أنها أشبه بانطلاق «مكوك فضائي» وعودته الى قاعدته! حتى وهي «تريد جداراً لها ليس تبلغ منه البنادق، أو شجراً للهديل القديم...»، و«حركة» من جلسوا في الرصيف يبيعون أذرعهم على أنها حركة «إنسان آلي» (robot) لا يكف عن القيام والقعود وهو يؤدي جميع المهام حتى عملية بيع قوة عمله وعرض كفه وقبوله جس المقاول للذراع! اما حركة ضمير المتكلم الجمع، فهي بدورها صاعدة هابطة في «نلم دماء الحامات، نرسم في السر أجنته... الخ. وهي كذلك على الأرجح في «نمنا على مضض» و«انتظرنا طويلاً»... الخ!

في المقابل ترى الباحثة أن «حركة البنادق» تضم:
- حركة البنادق: في اتجاه واحد غير محدد بذاته (نحو الحامات).
- حركة المقاول: في اتجاه واحد غير محدد [محدد؟] بذاته (نحو الأذرع).

- حركة آلة [آله؟] الجنود: في اتجاه واحد غير محدد بذاته (نحو عالم الحامات)» (ص 162)، وهي بذلك تحاول في قراءتها للنص أن تتخلص من التناقض الذي توقعها فيه «حركة الحامات» العمودية «في اتجاهين» لتصب في تناقض آخر. انها تستبعد هذه الرؤية العمودية بالنسبة للبنادق في مطلع النص «تطير الحامات في ساحة الطيران. البنادق تتبعها...» رغم أنها تلاحق حركة عمودية، كما تستبعدا بالنسبة للمقاول الذي يتداول مع «الذين يبيعون أذرعهم»، عرضهم هذه الأذرع للبيع، رغم ان حركة البيع هذه عمودية أيضاً، وتستبعدا بالنسبة لإله الجنود الذي يفتك بضمير جمع المتكلم - علماً أن هناك ضمير جمع متكلم آخر يصدق مرتين على لسان المقاول (ص 136 و137) ومرة على لسان المناضل (ص 138) - ذي الحركة العمودية بدوره! لكن التحكمية وحدها هي التي تسمح بمثل هذا التمييز على أساس نمطين من القياس مختلفين، ويمثل هذا التماثل الميكانيكي بين الحركات الأولى في جانب، وبين الحركات الثانية في جانب آخر.

(7) ترى الباحثة بناء لما أجرته من قراءة لحركتي الحامات والبنادق (راجع: الملاحظة السابقة رقم 6)، ان «العلاقة بين حركة الحامات والحركات الأخرى لمكونات عالمها» تتحدد «كعلاقة تداخل لا صدامية فيها» (ص 162)، بينما «تتحدد العلاقة بين حركة البنادق والحركات الأخرى لمكونات عالمها كعلاقات تواز، حيث تلتقي هذه الحركات «لا في تداخلها، بل في هدفها» (ص 163). يصعب قبول هذا الرأي، فعلاقة التداخل الأولى لا تتقدم هنا على تناقض مع علاقات التوازي، رغم ان حركتي الحامات والبنادق متناقضتان. كما أن التوازي الملاحظ

عناصر من خارج النص يسقطها عليه مثل «شعارات الدفاع عن الانسانية» وفي وقت تحاصرنا فيه الامبريالية... وحسب، وانما يعجز أيضاً عن قراءة النص ويخلط بين مراحل المعاناة المختلفة التي يتناولها حيث يعبر «أوان الدموع»... عن مرحلة المعاناة الاولى التي يعرفها العمال بانقطاعهم عن جذورهم الريفية، وما يمكن ان يشكله هذا الانقطاع من اهمال لرعاية مزارعهم التي كانوا حتى حينه يهتمون بها وتركها لتلاعب الطبيعة بها، ويعبر عن وعيهم المحدود بهذا الالم الذي يتحملونه كما يتحملون مشقة العمل في ظروف مجهدة، رغبة في تحقيق ما يمكن ان يأتي به اليهم انتقاهاهم الى المدن من خيريرجونه، وهي مرحلة سابقة على مرحلة القمع والاضطهاد والتكثيف التي تليها (راجع: نص القصيدة)...

(10) يتبدى الالتباس خاصة في الصيغ المعتمدة للتعبير عن هذا التملك، كما هو الحال بالنسبة الى «انتاء التملك» (ص 235)، و«تلك زمن متسائل بذاته»... (ص 239)، أو «تلك وعي» «زمنه كزمن ماضوي» (ص 241)، و«زمن التملك» (ص 242)... الخ. اما التناقض فليس قائماً بين زمن «تلك» ماضوي (من قبل الراوي) وزمن «تلك» «لا ماضوي» (خاص بمصطفى سعيد) (ص 242)، أو امتلاك «الوطن زمناً ماضياً» (بالنسبة للراوي) وامتلاك «الوطن زمناً ليس ماضياً ولا بعد حاضراً» (ص 244)، بحيث يصبح الاول يعني «الامتلاك» والثاني «التملك» (ص 245)، بقدر ما هو قائم بين هذين النوعين من التملك وذلك التملك الاستعماري للوطن: «التملك بقوة السلاح وبقوة الثقافة لجعل هذا التملك مقبولاً فيختفي العنف فيه» (ص 252)!

(11) فهي تذكر ان مصطفى سعيد من الخرطوم (ص 226)، كما تقول لاحقاً «يعود مصطفى إلى بلده» (ص 258) مميزة هنا البلد كوطن عن البلد كقرية.

(12) يمكن القول ان نشاط مصطفى سعيد السياسي في لندن لم يكن يخرج عن الاطر والمؤسسات القائمة في بريطانيا آنذاك، إذا صح ما ذكره رتشارد الانكليزي العامل في وزارة المالية السودانية من انه «كان ينتمي الى مدرسة الاقتصاديين الفايينيين» (الطيب صالح: موسم الهجرة الى الشمال - بيروت، دار العودة، الطبعة الثانية 1969، ص 61). وإذا كان بين الكتب التي ألفها اغضب افريقيا، فليس هناك الى جانبه أي كتاب عن السودان. كما يجدر بنا أن نفهم موقعه وعلاقاته «في الاوساط البوهيمية» (الرواية ص 62)، كما في الاوساط اليسارية البريطانية، على ضوء ما ذكره هو نفسه للراوي من أولوية جنسية كان يعطيها لارتباده هذه الاوساط وغيرها (الرواية ص 34). على كل حال كانت أزمة مصطفى سعيد الخاصة في لندن نفسية - جنسية قبل أي شيء آخر، وإذا كان هناك من بعد سياسي لها، فهو بعد يقع في خلفيتها وبشكل واحد من عناصرها الفاعلة، كما يدل على ذلك ما رواه للراوي من حياته (راجع: خاصة الرواية ص 33 و 34 حول أهمية علاقته بالمرأة)، والوصية التي تركها للراوي (حيث يوضح سبب اختفائه الذي ينضج بأزمته النفسية - الجنسية. راجع: الرواية ص 70) وبعض ما ذكره وما كتبه في أوراقه الخاصة حول تشرده في مدن العالم سنوات عدة قبل انتهائه الى قرية الراوي (الرواية: ص 72-73 و 155). لذلك لا يبدو ما تقوله الباحثة لاحقاً خاطئاً في صياغته وطريقة تعبيره فقط، بل هو خاطيء في تأويله أساساً: «تملك الوطن والغربة عنه. الذهاب اليه والذهاب عنه. الهجرة اليه والهجرة

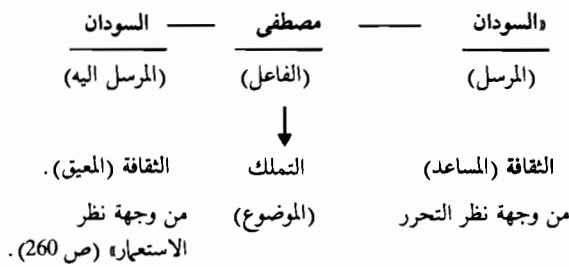
(9) يمكن الرجوع إلى ما انتهت إليه الملاحظة الأنفة من استنهاض يؤكد أن البناء اللغوي للقصيدة محكوم في حركة نموه «بحركة نموزمن الواقع وصداميته» (ص 140)، باعتبارها - رغم اهميتها - منطلقاً أساسياً في نظرة الباحثة للعلاقة بين النص والبنية الاجتماعية التي أنتج فيها، حيث انها تحدد إثر ذلك مباشرة هدفها من الدراسة بالقول: «نقارب هذا البناء باحثين عن هذه الحركة وعن المنطق الذي يحكمها، عن آليتها التي بها يبني زمن القصيدة وتنبض بنيتها اللغوية. نرى الى هذه الحركة» [في تفصيلها الذي يتخذ في القصيدة شكل مقاطع يحددها فعل «تطير»...» (ص 140-141). هكذا يقوم بناء القصيدة لدى الباحثة على منطق محكوم بمنطق «حركة نموزمن الواقع» التي تحدد هي بنية القصيدة اللغوية. لكن هذا الافتراض الاول لا يجد أي إثبات له في دراسة النص نفسها. إن هذه الدراسة التي لا تتعدى كونها قراءة لحركات القصيدة (راجع: ص 166)، لا تجد ما تقوله عن علاقة هذا النص بالمنطق المذكور سوى ان التناقض التناحري بين حركتيها الاساسيتين «هو صراع بين قوتين اجتماعيتين» (ص 166): الطبقة العاملة وحلفائها من جهة والطبقة البرجوازية وحلفائها من جهة ثانية! وفي مثل هذا القول تعميم واختصار وافقار لكل الغنى الدلالي الذي يجتزئه نص القصيدة. إن الباحثة في ذلك لا تقوم بأكثر من قراءة لمعطيات النص السطحية دون أن تكف عن تكرار «اننا لا نفهم معادلة بين بنية القصيدة وبنية الواقع. انما نحاول ان نرى الى هذه الآلية التي تحكم بنية القصيدة ونكشف العلاقة بين المنطق الذي يحكمها وبين المنطق الذي يحكم بنية الواقع، والذي هو منطق يرى اليه الشاعر من موقع فكري معين...» (ص 169).

من الواضح ان مثل هذه التأكيدات المبدئية والتعميمات المطلقة لا يفيد كثيراً في مقاربة خصوصية النص ودلالاته الرمزية. وإذا كانت الباحثة لا تحدد بوضوح بنية النص العامة (والتي قد تتمثل في رؤية تاريخية لتطور العلاقات المتشعبة بين عمال المدن ومستغليهم ومالها المتوقع، وذلك على مستوى العلاقات الانتاجية والاضواغ المعيشية، وعلى مستوى وعي ابعاد هذه العلاقات والاضواغ واعتقاد اشكال الدفاع الملائمة عن مصالح العاملين وانجازاتهم...)، فإنها لا تفصح كذلك تلك البنية الاجتماعية المحددة التي يحكم منطق تطورها هذه البنية النصية، من خلال رؤية الشاعر الخاصة لها من موقع محدد يشغله في شبكة صراعاتها الطبقية. يفترض هذا التوضيح تبين وضع هذه الطبقة العاملة المعنية (وحلفائها)، ووضع تلك الطبقة البرجوازية المستغلة (وحلفائها)، وتطور علاقاتها وتطور إدراك هذه العلاقات في وعي العمال وفي سلوكهم وردات فعلهم وتطلعاتهم... وموقع ودور الشاعر في هذا الصراع الاجتماعي، الذي تتجابه فيه الطبقات المنتجة وتلك المستغلة لها، عبر رؤيته الخاصة له وتعبيره الفني عنها.

اما حديث الباحثة عن علاقة البيع والشراء بين العامل والمقاول بالقول: «في هذه العلاقة، التي يحرص الشاعر على ابرازها في أكثر من صورة، يسقط الانسان كائنسان، وتتمهزل شعارات الدفاع عن الانسانية التي ترتفع من مواقع الانتفاء الى موقع المقاول» (ص 167)؛ وعن «توجه الجهاز المؤسسي القمعي» ضد العمال، بالقول: «ان هذا التوجه بالصراع الى الداخل، في وقت تحاصرنا فيه الامبريالية، انما يعني هذا ان الصراع قائم بين من يبنون الوطن وبين من يهدمون الوطن. وانما يعني هذا، وكما يقول الشاعر: «أوان الدموع الذي [التي؟] تضحك الشمس فيها» (ص 168). فهو لا يقوم بإفحام

اجتمع في نقطة واحدة ليس قبلها ولا بعدها شيء (ص 167). هكذا تبدو الأشياء في نهاية المقطع الثاني، في نهاية زمن الوقائع، في اللحظة الأخيرة، التي تسبق الانتقال الى زمن جديد هو زمن المقطع الثالث. اجتماع الزمن في نقطة واحدة هي آخر عبارة من المقطع الثاني. لحظة الانصهار المشحون بالولادة (ص 268). وهي بذلك تخلط بين ما عاشه وعبر عنه مصطفى سعيد وبين ما يعيشه الراوي. «فالأشياء» لا تبدو على هذا النحو المذكور في «اللحظة الأخيرة»، التي تسبق الانتقال الى زمن جديد، لأن العبارة المأخوذة من النص الروائي تمثل الوضع («الأشياء») الذي عاشه مصطفى سعيد في لندن في اللحظة التي كان يقتل فيها جين مورس (زوجته)، والتي تأتي - على الأرجح - في سياق ما حدث به الراوي حين التقاه بعد ذلك بسنوات عديدة. لكن الباحثة تسمح لنفسها بجعلها معبرة عن اللحظة السابقة على دخول الراوي النهر، الذي يبدأ به «زمن المقطع الثالث» والذي يحصل بعد اللقاء المذكور بسنوات عدة!

(23) ترسم الباحثة لبنية الرواية الهيكلية التالية:



(24) راجع: د. سامي سويدان: «مقاربة سيميائية قصصية/ اللص والكلاب» لنجيب محفوظ «في الفكر العربي المعاصر بيروت، مركز الانماء القومي؛ العدد 19/18 (شباط/ اذار 1982) ص 216-226.

(25) يتطلب ذلك إحلال كل من «الفاعل» و«الموضوع» محل الآخر، وثابت جميع الاسهم الاخرى المعبرة عن علاقة العوامل ببعضها (راجع: المرجع السابق، ص 219)

(26) ان الباحثة نفسها تعتبر «قصة مصطفى سعيد» واحدة من قصص عدة تتضمنها الرواية (راجع: ص 228).

(27) تمتد دراسة الأبيات المذكورة من ص 175 إلى ص 192، وهي تتناول الأبيات التالية:

الدهر يفجع بعد العين بالأثر فما البكاء على الأشباح والصور
أنهاك أنهاك لا أسوك موعظة عن نومة بين ناب الليث والظفر
فالدهر حرب وان أبدى مسالة فالبيض والسود مثل البيض والسمر
فلا تغرنك من دنياك نومتها فما سجية عينها سوى السهر
مسا ليلي أقال الله عثرتنا من الليالي وخانتها يد الغير
تسرّ بالشيء لكن كي تضرّ به كالأيام ثار الى الجاني من الزهر

يجدر التذكير بأن هذه الأبيات تشكل جزءاً من القسم الاول الذي يتضمن الأبيات التسعة الاولى، والذي يحمل عنواناً ثانوياً هو «الدهر الغرار»، وعنواناً رئيساً هو «بنية التوتّر» (راجع ما ورد بهذا الصدد أعلاه، والكتاب موضوع النظر).

(28) في البيت اربع همزات وثلاث عينات وهاء واحدة وحاء

عنه، سهم يتحرك في اتجاهين ولكن من منطلق واحد: هو الوطن. ونحو هدف واحد: هو تملكه. ذلك ان الغربة والهجرة عن الوطن تحرك يستهدف أساساً، تملكه» (ص 226)!

(13) توضيح لم نسمح لنفسنا بإجرائه احتراماً لنص الدراسة، وهو خاص بتحديد المرحلة الاولى (أو «زمن الحاضر»). فعندما تقول الباحثة عنه إنه «زمن حضور مصطفى في القرية بعد عودته، وزمن حضور الراوي بعد عودته أيضاً، حيث يتم اللقاء ويجري الحديث بينهما» [ص 227]، فإن هذا التحديد يبقى غامضاً لأن مصطفى المذكور حضر الى القرية «خمس أعوام» قبل عودة الراوي اليها (ص 225، والرواية ص 6 و10). اما ما يرد الى جانب الحضور والعودة، فإنه لا يدخل على الغموض اشكالا يزيد ادلهاماً وحسب، وانما يقحم على النص الروائي ما ليس فيه، مثلما هو الحال بالنسبة لهذا الحدث المشار اليه بين الجهتين الاولى والثانية!

(14) قد لا يكون هذا الفهم بعيداً جداً عن ذهن الباحثة (راجع: ص 231)؛ لكن التشوش والاضطراب هما المسيطران على التعبير لديها، بحيث تفقد اي إشارة صالحة معناها الحقيقي.

(15) يمكن من وجهة نظر تأويلية الحاق الكتابة الروائية بالخطاب الروائي، حيث يجوز اعتبارها مرادفاً لعملية التعبير (énonciation) نفسها تميزاً لها عن القول أو عما يقال (énoncé).

(16) لذلك يلحظ هذا الاضطراب بصدد الفصل الاخير (العاشر) من الرواية، إذ تعتبر الباحثة مقتصرراً على زمن القص، وتؤكد في الوقت نفسه اختلافه عن زمن القص السابق عليه معتبرة اياه زمناً «يطرح السؤال حول معنى الهجرة والغربة وحول سهم الاتجاه لها، وبالتالي يطرح السؤال حول معنى تملك السوطن وولادة هذا التملك...» (ص 232). على هذا النحو لم يعد «زمن القص» «زمن التملك». ومع ذلك لا تردد الباحثة عن تأكيد عكس ما أثبتته (راجع ص 233)!

(17) من ذلك ما تذكره الباحثة حول زمن الوقائع، وهو ما يفسر تمييزها اللاحق بين الواقعي الحقيقي (الماضي) والاحتمالي الوهمي (الحاضر):

«زمن الوقائع - وهو زمن ما تحكي عنه الرواية. يتفتح في اتجاه الماضي فيروي احداثاً تاريخية أو احداثاً ذاتية للشخصية الروائية. وهو بهذا له صفة الموضوعية وله قدرة الايهام بالحقيقة» (ص 227، والتشديد على العبارة الأخيرة من قبلنا للفت الانتباه الى هذه الطريقة «المنطقية» في الاستنتاج!).

(18) راجع: اللوحة الخاصة بهذا التقسيم، ص 233.

(19) مثلها تماماً مثل بعض الاشارات الى «زمن الوقائع» الخاص بالراوي (راجع: الرواية ص 58 و60 و61).

(20) يصدق هذا الحكم على خمسة فصول من الفصول الثمانية المذكورة. وهي تلك الممتدة تباعاً من الفصل الرابع الى الفصل الثامن، حيث يلحظ غياب شبه تام «لزمن الوقائع» في الفصلين الخامس والثامن، بينما يبقى حضوره محدوداً جداً بالنسبة «لزمن القص» في الفصول الثلاثة الباقية (الرابع والسادس والسابع).

(21) راجع: ص 232، والملاحظة رقم 16 أعلاه.

(22) تثبت الباحثة العبارة الأخيرة التي ينتهي بها الفصل التاسع وتعقب عليها على النحو التالي: «إن الكون» بماضيه وحاضره ومستقبله

وحده أو تتفاعل مع عناصر ومكونات متعددة... فإن النتائج التي تولد عن ذلك تتجاوز كل متوقع أو معقول...!

(35) إن صحت قراءتنا لهذه العناصر الأخيرة المنتشرة بطريقة خاصة وإلى جانبها «الزهادة فيها» و«طلبها بدون الحرص عليها» (راجع: ص 185).

(36) راجع: مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ضبط وتعليق نعيم زرزور، - دار الكتب العلمية، بيروت؛ الطبعة الأولى 1983، ص 454.

(37) «فالإنسان مآله مأساوي ولا يخلص له إلا الله في حالة الطاعة، ولا يخلص له إطلاقاً في حالة المعصية، فالبيت، إذن، تحذير من الشاعر للمتلقي من الاستكانة إلى ملذات الحياة الدنيا المؤقتة ومن عدم طاعة الله» (ص 186).

(38) مثل ذلك، اعتبار الباحث أن السؤال التعجبي الذي يأتي به البيتان الخامس والسادس هو «صرخة صادرة من أعماق الشاعر تنتقل أصدائها إلى المتلقي فيعجب لعجبه ويتألم لآله» (ص 188)!

(39) راجع بهذا الصدد على سبيل المثال: تلاعب الباحث بالأصوات والحروف (ص 229) وبالألفاظ (ص 257) ودلالاتها (ص 265) وبالحركات (ص 199)... وعيشه في التصحيف خاصة (ص 221، 245، 261، 275، 287) والقلب (ص 221) والاشتقاق والاببدال (ص 218)... وهزله حول الأصوات والخط (ص 239) وأشكال الكتابة (ص 246) ودلالات الأسماء (ص 245 و 249)... وهو يعترف بذلك في نهاية الفصل الثالث (المعجم) من القسم النظري (الأول) لكتابه: «لقد تجهنا هذه الوجهة في دراسة القصيدة، فكنا نتعرض إلى المعنى المتبادر إلى الذهن، فراعينا معاني الكلمات ودلالاتها ومرجعيتها طوال فضاء النص، ولكننا كنا لا نلبث أن نبدأ نلعب ونقرأ قراءات «باطنية» إلى جانب ذلك (ص 68 والتشديد من قبلنا) وليس صدفة أن تجتمع «الباطنية» مع اللعب، ذلك أنها تحظى بطابع ذاتي طاغ لا يمكن تجاهل صلاته الوطيدة بنقد تقليدي انطباعي شائع، كما يمكن لبعض الأمثلة عن الأسقاطية التحريفية (ص 202، 204...) أو الشعوذة التلفيقية (ص 185، 187...) أو المقصدية التحكيمية (ص 186، 223، 227، 229، 257...) الطاغية أن تبين ذلك. ولا تجدي الباحث كبير نفع محاولته لاحقاً إعطاء هذه الباطنية بعداً محدثاً، وذلك عندما يصرح في سياق دراسته النصية في القسم الثاني: «... وقد نتهم بالتمحل والميل إلى التأويل الباطني، ولكن الدراسات الحديثة في ميدان الشعر تعزز ما التجأنا إليه كما قدمنا سابقاً، كما قد نتهم بأن ما قمنا به ليس إلا لعب أطفال، ونؤكد بهذا الصدد أن هناك كثيراً من الباحثين يرون أن اللعب لا يعني بالضرورة العبث والسطحية» (ص 273 والتشديد من قبلنا)!

(40) هو المعنى الأنسب بين مجموعة من صيغ الفهم تقرب التناسص من التشاكل حيناً (ص 25 و 126-127)، أو تعتبره تخطيطاً داخلياً (ص 126)، أو تحيله إلى صلة «ترابط بين كلمتين»... (ص 131)، فيفقد بذلك فحواه الأساسي وهو العلاقة الخاصة التي يقيمها نص مع نص (أو نصوص) آخر (أخرى)!

واحدة، تؤلف الأصوات الحلقية (التسعة)؛ مقابل خمس لامات وثلاث راءات ونون واحدة، تؤلف الأصوات الذلقية (التسعة).

(29) هناك أربع بساءات وفاءات وميم واحدة تؤلف الأصوات الشفوية (السبعة).

(30) من الجدير بالملاحظة هنا أن شطري البيت الأول مختلفان نظماً وتركيباً وتصويتاً... دون أن يكفيا عن تكوين وحدة تركيبية، تصويتية. ففي الشطر الأول ترد ستة أحرف حلقية مقابل ثلاثة يتضمنها الشطر الثاني، وفي حين نجد خمسة أحرف ذلقية في الأول مقابل أربعة في الثاني، نلتقي ثلاثة أحرف شفوية في الأول مقابل أربعة في الثاني... وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار إزاء توزيع إيقاعي مختلف في الشطر الأول عن الثاني، ويجيء الجملة خبرية من الأول مقابل انشائية الثاني... الخ.

(31) يشير الباحث هنا إلى أن «أصل الفكرة أفلاطوني»، مقيماً جدولاً توضيحياً لمقولته هذه، على النحو التالي:

(الفكرة)	(تقليدها)	(تقليد التقليد)
(فكرة الطاوله)	(صنع التجار لها)	(رسمها)
(العين)	(الأثر)	(الاشباح)

(راجع الملاحظة رقم (2) في هامش ص 178). وفي ذلك تعبير عن تجاهله التام لمعاني المفردات ولعنى البيت، إذ تصبح العين فكرة! ولا بد أن يكون الدهر في مثل هذه الحال شيطانياً أو جنياً حتى يتمكن من الفتك بها! أما تحويل الأشباح إلى تقليد للأثر، ففيه من السحر أو الشعوذة ما لا يمكن تفسيره فلسفياً أو أدبياً!

(32) مقابل سبعة أحرف حلقية (ثلاث ألفات وهاءين وعينين) وخمسة أحرف شفوية (ميمين وباءين وفاء واحدة)، نجد في البيت الثاني ست نونات وأربع لامات وراء واحدة تؤلف إذا ما أضيف إليها التونيان القائمان فيه ثلاثة عشر صوتاً ذليلاً.

(33) يقرب الباحث من هذا الموقف، حين يحول التشبيه في «البيض والسود مثل البيض والسمرة» إلى تطابق وقام: «فإن البيض والسود هي أيام الدهر، وهي السيوف والرماح السمرة» (ص 182).

(34) المقصود هنا ما ورد في مديح المتنبي لجعفر بن كيعلغ: تخفي المواقب والأبصار خاشعة

منها إلى الملك الميمون طائره
قد حزن في بشر في تاجه قمر

في درعه أسد تدمي اظافره

وما قاله، في قصيدة أخرى له، يمدح ويعاتب سيف الدولة الحمداني:

ما أبعد العيب والنقصان من شرفي

أنا الثريا وذان الشيب والمهرم
(والتشديد بالطبع من قبلنا)، هذا إن بقينا على المستوى الحسي في التمثيل، أما إذا ما طرقتنا حالات يختلط فيها الحسي بالمجرد (كما في بيت المتنبي الأخير بين العيب والشيب...)، أو تقوم على المجرد